الأمم المتحدة

S/2021/1008



Distr.: General
3 December 2021
Arabic
Original: English

الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2579 (2021) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى 3 حزيران/يونيه 2022، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا كل 90 يوما عن تنفيذ ولاية البعثة وعن التقدم المحرز قياسا على المعايير والمؤشرات المبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ 17 أيار/مايو 2021 (S/2021/470). ويغطي هذا التقرير أيضا ما شهده السودان من تطورات سياسية وأمنية واجتماعية اقتصادية وتطورات تتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون والعمل الإنساني في الفترة من 21 آب/أغسطس إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ويقدم معلومات مستكملة عن توسيع نطاق البعثة.

ثانيا - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - في 25 تشرين الأول/أكتوبر، احتجزت القوات المسلحة رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، وعددا من الوزراء والمسؤولين والقادة السياسيين المدنيين، وسيطرت على وسائل الإعلام الحكومية. وفي خطاب عبر التلفزيون، أعلن رئيس المجلس السيادي وقائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، حالة الطوارئ وأوقف العمل بالمواد 12 و 15 و 16 و 24 (3) و 71 و 72 من الوثيقة الدستورية، بحيث تم فعليا حل المجلس السيادي ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي الانتقالي الذي لم يشكل بعد، وأعيد تنصيب مجلس عسكري انتقالي. وأقال أيضا حكام الولايات (الولاة)، وجمد عمل لجنة تفكيك نظام 30 حزيران/يونيه 1989 واسترداد الأموال العامة، المعروفة أيضا باسم لجنة التفكيك، وأمر بتعليق خدمات الإنترنت. وتعهد بإجراء انتخابات بحلول تموز/يوليه 2023.



071221 071221 21-17516 (A)



3 - وفي مؤتمر صحفي عقد في 26 تشرين الأول/أكتوبر، قال الفريق أول البرهان إن الإجراءات التي اتخذها الجيش تهدف إلى تجنب الصراعات الأهلية ووضع العملية الانتقالية المصابة بالشلل على المسار الصحيح من خلال الإشراف على إنشاء المؤسسات اللازمة وتعيين حكومة تمثيلية. وأكد أن الجيش يقف إلى جانب الشعب السوداني في دعواته إلى حكومة مدنية وأنه وسيتقيد بالوثيقة الدستورية وباتفاق جوبا للسلام في السودان.

4 - وأطلق سراح رئيس الوزراء في 26 تشرين الأول/أكتوبر، لكنه ظل قيد الإقامة الجبرية مع تقييد شديد لشروط زيارته حتى 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وظل القادة المدنيون المحتجزون الآخرون رهن الاحتجاز، باستثناء أربعة وزراء أطلق سراحهم في 4 تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تحتجز أي وزيرة من الوزيرات الأربع، بمن فيهن وزيرة الخارجية التي احتفظت بحضورها الإعلامي البارز. وفي غضون ذلك، اعتقل في الفترة الممتدة من أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أكثر من 150 ناشطا وصحفيا ومسؤولا مدنيا في جميع أنحاء البلد. وتمت إقالة المئات من المسؤولين المدنيين من مناصبهم الحكومية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات، ومن المناصب في المؤسسات الاقتصادية والمصارف المملوكة للدولة. ووردت إفادات بأن مئات النشطاء، بمن فيهم نشطاء حقوق المرأة، لجأوا إلى التخفي عن الأنظار.

5 - وإزاء الإجراءات التي اتخذها الجيش، تجمعت حشود غفيرة في جميع أنحاء السودان للاحتجاج على الانقلاب العسكري وأطلقت حملة عصيان مدني. وأفيد عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة الكثير من الأشخاص خلال مظاهرة حاشدة نظمت في 30 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك على إثر استخدام قوات الأمن للذخيرة الحية وفقا لما ورد من إفادات. ونظمت أيضا مظاهرات حاشدة في 13 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر. وأفيد عن مقتل سبعة أشخاص في 13 تشرين الثاني/نوفمبر و 16 شخصا في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، وعن إصابة المئات من الأشخاص الآخرين، على إثر استخدام الجيش وقوات الأمن الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع مرة أخرى لاحتواء الاحتجاجات وتفريقها. واعتقل العديد من المتظاهرين في جميع أنحاء البلد.

6 - وكانت المرأة السودانية حاضرة في مقدمة الاحتجاجات، وأصدر تحالف المجموعات النسوية السياسية والمدنية، المعروف أيضا باسم منسم، بيانا أدان فيه الانقلاب. وتدل زيادة العسكرة المشهودة في البلد في الأسابيع التي تلت الانقلاب، وتقلص المجال المفسح أمام المجتمع المدني، والتهديدات الموجهة إلى المدافعات عن حقوق المرأة، وغياب المرأة بشكل كامل تقريبا عن مساعي الوساطة الوطنية على ما يتعين التصدي له في المستقبل من تحديات هائلة من أجل التغلب على نقص التمثيل الشديد للمرأة في مناصب السلطة الرسمية وبلوغ 40 في المائة كنسبة تمثيل دنيا للمرأة حسبما دعي إليه في الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام.

7 - ونددت بالانقلاب أيضا جماعتان من الجماعات المسلحة غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وهما حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وجناح عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

8 - وأدانت الجهات الفاعلة الدولية الانقلاب على نطاق واسع. ففي 26 تشرين الأول/أكتوبر، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال جلسة له، متصرفا بموجب المادة 7 (ز) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تعليق مشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي على الفور إلى حين العودة الفعلية إلى الفترة الانتقالية بقيادة المدنيين. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانا دعا فيه السلطات العسكرية السودانية إلى إعادة إرساء الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين، وحث جميع أصحاب المصلحة على الدخول في حوار دون شروط مسبقة.

9 - وعلى مدى الأسابيع التي أعقبت الانقلاب العسكري، بذلت جهود كبيرة، بما في ذلك من جانب الممثل الخاص للأمين العام للسودان، لتيسير الحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق التفاوض يتيح العودة إلى النظام الدستوري. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الفريق أول البرهان عن إعادة تشكيل مجلس سيادي جديد، نصب نفسه رئيسا له، ونصب الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي، قائد قوات الدعم السريع، نائبا للرئيس. وظلت عضوية ممثلي الجيش والجبهة الثورية السودانية في المجلس دون تغيير مقارنة بالمجلس المنحل، ولكن تم تعويض أعضائه المدنيين.

10 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أبرم اتفاق بين الفريق أول البرهان ورئيس الوزراء ينص، في جملة أمور، على أن تظل الوثيقة الدستورية لعام 2019 الأساس المستند إليه في الفترة الانتقالية، على أن تعدل بموجب اتفاق متبادل لضمان إشراك جميع الأطراف، باستثناء حزب المؤتمر الوطني. ويظل ترتيب تقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين بوصفه "الضامن للاستقرار في السودان"، ويشرف المجلس السيادي المؤقت على المرحلة الانتقالية، على النحو المتوخى في المادة 8 من الوثيقة الدستورية. وينص الاتفاق أيضا على الإفراج عن المحتجزين السياسيين، والتحقيق في حالات الوفاة والإصابة المسجلة مؤخرا أثناء الاحتجاجات، وتشكيل حكومة تكنوقراط. وسيباشر، وفقا للاتفاق، حوار شامل للجميع يضم كافة القوى السياسية والاجتماعية. ويتناول الاتفاق تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وانضمام الجماعات المسلحة غير الموقعة عليه إلى عملية السلام، بالإضافة إلى التعجيل بتشكيل المؤسسات الانتقالية وبإجراء التعيينات. وينص أيضا على أن يشكل جيش وطني موحد وأن تعاد هيكلة لجنة التفكيك. وقد أشعل هذا الإعلان فتيل احتجاجات جديدة في الخرطوم وأماكن أخرى تندد بالاتفاق وتنتقد رئيس الوزراء لتوقيعه عليه ولإبرامه شراكة مع الجيش.

11 - وجاء الانقلاب بعد أشهر من التوتر المشتد بين العنصرين المدني والعسكري للسلطات الانتقالية السودانية. فقد سجن نحو 40 من أفراد قوات الأمن في أعقاب محاولة انقلاب فاشلة في 21 أيلول/سبتمبر يزعم أنها من تدبير أنصار الرئيس السابق عمر البشير. ووصف رئيس الوزراء الحادث بأنه محاولة لتقويض التحول الديمقراطي المدني، في حين انتقد الفريق أول البرهان ونائبه الفريق أول دقلو السياسيين المدنيين بسبب استبعادهم الجيش بشكل غير عادل من بعض المبادرات الرئيسية التي يقودها المدنيون، والإخفاقات المشهودة في الحكم بسبب الصراع السياسي الداخلي.

12 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، تجمع المتظاهرون المؤيدون للثورة في الخرطوم في مقر لجنة التفكيك، في أعقاب شائعات بأن الجيش سحب قوات الأمن من الموقع. ووردت تقارير تفيد بأن رئيس الوزراء والفريق أول البرهان عقدا اجتماعا طارئا لنزع فتيل التوترات. وفي خطاب نقل عبر التلفزيون بعد ذلك بقليل، ذكر رئيس الوزراء أن الأزمة ليست أزمة قائمة بين العسكريين والمدنيين، بل هي "صراع بين المؤمنين بالتحول المدني الديمقراطي من المدنيين والعسكريين، والساعين من الطرفين إلى قطع الطريق أمامه". وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، اقترح رئيس الوزراء في وقت لاحق خريطة طريق للحوار والتخفيف من حدة التوتر، بما في ذلك في شرق السودان، واستئناف المؤسسات الانتقالية لعملها، ومعالجة قضايا الأمن القومي، ونزع طابع التسييس عن مؤسسات الدولة، واحترام ترتيبات تقاسم السلطة وفقا للوثيقة الدستورية. وتضمنت خريطة الطريق أيضا دعوات إلى مواصلة عمليات لجنة التفكيك واستعراضها، وإنهاء الخلاف داخل قوى الحرية والتغيير، وإحراز التقدم في العدالة الانتقالية. غير أن هذه المقترحات لم تلق تأييدا.

13 - وزادت حدة التوترات تفاقما خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جراء استمرار الانقسامات في العنصر المدني للفترة الانتقالية. ففي 8 أيلول/سبتمبر، وقع ائتلاف قوى الحرية والتغيير إعلانا سياسيا جديدا للوحدة انضم إليه بموجبه مجددا حزب الأمة القومي وبعض أعضاء الجبهة الثورية السودانية، أي حركة جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السودان، وجناح مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وصيغ الإعلان على أساس منطلقات توسيع قاعدة ائتلاف قوى الحرية والتغيير، وإصلاح هياكل إدارته، وإعادة إقرار التزام الائتلاف بالأولويات الرئيسية للفترة الانتقالية. وفي 26 أيلول/سبتمبر، نشأ "فصيل" مواز إضافي في قوى الحرية والتغيير، يتألف من ثمانية أطراف موقعة على اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان - جناح مني ميناوي. وواصل التجمع الجديد تحديه للائتلاف الأصلي لقوى الحرية والتغيير وللحكومة الانتقالية، رغم أنه يضم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، جبريل إبراهيم. وقد أفيد بأن هذا التجمع دعم مجموعة من المتظاهرين المناهضين للحكومة أقامت موقع اعتصام بالقرب من القصر الجمهوري في 17 تشرين الأول/أكتوبر. ومن جهة أخرى، نظم عدد كبير من مؤيدي الفترة الانتقالية الديمقراطية بقيادة مدنية مظاهرات في جميع أنحاء البلد في 21 تشرين الأول/أكتوبر.

14 - وفي غضون ذلك، تفاقم الوضع في شرق السودان أيضا مع إقدام أعضاء المجلس الأعلى للبجا على إغلاق الموانئ والطرق الرئيسية في ولاية البحر الأحمر، مما أدى إلى تعطيل إمداد بقية أنحاء البلد بالأدوية والوقود والقمح. وطالب متظاهرو البجا بحل الحكومة المدنية في الخرطوم ودعوا إلى استيلاء الجيش على السلطة وإلغاء المسار الشرقي في اتفاق جوبا للسلام. وبعد انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت المفاوضات عن فتح الميناء والطرق الرئيسية مؤقتا في 1 تشرين الثاني/نوفمبر لمدة شهر في انتظار إجراء مزيد من المشاورات.

15 - وعلى المستوى الإقليمي، استمرت الخلافات بين إثيوبيا والسودان ومصر بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، ولم يحدد بعد موعد استئناف المحادثات. وفي الوقت نفسه، ظل الوضع متقلبا على طول الحدود بين إثيوبيا والسودان في منطقة الفشقة، وزاد من حدة ذلك تفاقم النزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا وخطر امتداده بدرجة أكبر إلى السودان. وفي 21 أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطات السودانية، في أعقاب محاولة الانقلاب في الخرطوم، أنها أحبطت محاولة لاجتياح الفشقة من قبل الجيش الإثيوبي. وقد أنكرت السلطات الإثيوبية هذا الادعاء.

باء - الحالة الأمنية

16 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا يبعث على القلق في البيئة الأمنية في البلد. فإلى جانب تداعيات محاولة الانقلاب في 21 أيلول/سبتمبر وانقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، استمرت النزاعات القبلية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة في عدة مواقع، إلى جانب الاحتجاجات المطولة في الشرق، وعمليات مكافحة الإرهاب المنفذة من قبل قوات الأمن في الخرطوم. وزاد عدد الحوادث الأمنية في جميع أنحاء السودان من 152 حادثا في الفترة السابقة إلى 157 حادثا. ولا يمكن استبعاد نقص في الإبلاغ عن الحوادث التي وقعت بسبب استمرار الاضطراب في خدمات الاتصالات التي تلت الانقلاب.

17 - وفي الفترة السابقة لانقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر والفترة التي أعقبته، وقعت اضطرابات أهلية متزايدة اتسمت بتنظيم مظاهرات كبيرة الحجم من قبل مؤيدي الفترة الانتقالية ومناهضيها وبحالة أمنية متقلبة

نشـرت على إثرها قوات عسـكرية وشـبه عسـكرية بكثافة في العاصـمة. وأثار الانقلاب العسـكري سـلسـلة من المظاهرات في جميع أنحاء البلاد، نظمت من قبل لجان المقاومة والرابطات المهنية والمجتمع المدني، وبشـكل عفوي من قبل الأهالي. ووردت تقارير عديدة عن قيام القوات العسـكرية وقوات الأمن بتفريق المتظاهرين، بوسائل منها استخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية.

18 - ووقعت اشـتباكات طائفية بين قبائل مختلفة عربية (بني هلبا والمسـيرية) وأفريقية (إرينغا وتنجر والزغاوة) في أجزاء مختلفة من البلد، وتعزى في معظمها إلى النزاع على ملكية الأراضـي وعلى الحصـول على الموارد وإلى الإجرام المؤدي إلى أعمال عدائية. وظلت دارفور بؤرة التوتر الرئيسية، لا سيما في محليتي طويلة ودار السلام، في شمال دارفور، حيث أعلن الوالي حالة الطوارئ في 19 تشرين الأول/أكتوبر.

19 - ووقعت أيضا اشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن. ففي 1 أيلول/سبتمبر، اشتبكت قوات الأمن الحكومية مع إحدى الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، هي جماعة تمازج، في سوبا بالجزء الجنوبي من مدينة الخرطوم. وفي 15 أيلول/سـبتمبر، اشـتبكت عناصـر من حركة جيش تحرير السـودان/جناح عبد الواحد مع القوات المسـلحة السـودانية بالقرب من منطقة الطويلة في دارفور. وفي 12 تشـرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن عناصـر مسـلحة، يشـتبه أنها تابعة لجناح عبد العزيز الحلو في الحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشـمال، هاجمت في قرية كاجور في جنوب كردفان معسكرا تابعا لجناح مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وهو حركة مسلحة موقعة على الاتفاق، على إثر ادعاءات بإجراء هذه الحركة المسـلحة الموقعة على الاتفاق تدريبا عسـكريا في المنطقة. وأفيد بأن الهجوم أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 21 شخصا. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت قوات الدعم السريع مع قوات حركة العدل والمساواة في منطقة جبل عيسى، في شمال دارفور.

20 - وأجرت قوات الأمن الحكومية ما وصـفته بعمليات لمكافحة الإرهاب في الخرطوم يومي 28 أيلول/سـبتمبر و 4 تشـرين الأول/أكتوبر. وجرى خلال تلك العمليات تبادل لإطلاق النار في حادثين منفصلين بين قوات الأمن وأعضاء مزعومين في خلية إرهابية قيل إنها مرتبطة بتنظيم داعش. وأفيد عن مقتل ستة من أفراد الأمن وثلاثة أفراد من المشتبه فيهم، بينما أصـيب أربعة من أفراد الأمن بجراح، وألقي القبض على 25 فردا من المشتبه فيهم. وأبلغ عن ضـبط أسلحة مختلفة، بما في ذلك أسلحة نارية ومتفجرات، على إثر هذه العمليات. وفي 9 و 12 تشـرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أيضـا بأن قوات الأمن قامت باعتقالات وحجزت متفجرات في مواجهة أنشطة تتصل بالإرهاب في كوستي بولاية النيل الأبيض.

جيم - الحالة الاجتماعية الاقتصادية

21 - كانت بوادر الانتعاش الاقتصادي بادية في السودان في الأشهر الأخيرة، إلا أن الانقلاب العسكري عرض هذا التقدم للخطر. وما انفكت تداعيات عدم الاسـتقرار السـياسـي المزمن، في الشـرق وفي الخرطوم على السواء، إلى جانب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي لا تزال قائمة والتضخم المرتفع، تعيق الاستثمار والنشاط الاقتصادي والاستهلاك الخاص في ظل معدلات بطالة مرتفعة وإنتاجية متدنية.

22 - وكان من المتوقع أن يشـهد السـودان، قبل الانقلاب، نموا اقتصـاديا إيجابيا متواضـعا بنسـبة 0,6 في المائة في عام 2021 مع بدء تحقيق نتائج ملموسة بفضل الإصلاحات الاقتصادية السريعة الوتيرة. فقد بدأ جني ثمار تصـفية متأخرات الديون لدى المؤسسـات المالية الدولية في الآونة الأخيرة وإذن المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصـندوق النقد الدولي بتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (التي تقدر بنحو 50 بليون دولار)، مع اعتزام البنك الدولي تخصيص نحو بليوني دولار في شكل منح للمساعدة في التصدي للفقر وعدم المساواة، وتعزيز النمو. وكان من المقرر أيضا أن يتلقى السودان أيضا 500 مليون دولار لدعم الميزانية، و 300 مليون دولار لتحسين قطاع الكهرباء، و 300 مليون دولار لمشاريع الري قبل نهاية عام 2021.

23 - غير أن البنك الدولي أعلن في أعقاب انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر أنه أوقف صرف المبالغ فيما يتعلق بجميع عملياته في السودان وتجهيز أي مشاريع جديدة. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا تعليق مساعدات طارئة للبلد بقيمة 700 مليون دولار، وعلقت ألمانيا مساعداتها حتى إشعار آخر. وأعلنت فرنسا أيضا، وهي جهة مقرضة رئيسية، أنها ستعيد النظر في إلغاء ديون مستحقة لها على السودان. وقد كان أيضا لوقف خدمات الإنترنت من 25 تشرين الأول/أكتوبر حتى 18 تشرين الثاني/نوفمبر تاريخ استعادتها جزئيا تأثير سلبي على الاقتصاد.

24 - وعلى إثر تخفيض سعر الصرف الرسمي وإلغاء إعانات الوقود في وقت سابق من العام، بلغ نمو الأسعار رقما قياسيا بلغ 428 في المائة (من سنة إلى أخرى) في تموز/يوليه 2021، ثم انخفض إلى 388 في المائة في آب/أغسطس، و 366 في المائة في أيلول/سبتمبر. وجاء الانخفاض في هذه المستويات المرتفعة نتيجة لانخفاض تكاليف السلع المحلية والمستوردة على حد سواء، بفعل انخفاض الأسعار واستقرار سعر الصرف. ومع ذلك، ظلت القوة الشرائية للأسر المعيشية منخفضة لأن عوامل النقص في السلع وأسعار النقل والوقود المرتفعة ظلت تؤثر على النشاط التجاري. وتأثر الاقتصاد سلبيا أيضا نتيجة لإغلاق الموانئ والطرق في ولاية البحر الأحمر والاضطرار إلى تحويل وجهة البضائع المستوردة نتيجة لذلك.

25 - وتواصل التوسع في بدء تنفيذ برنامج دعم الأسر، وهو برنامج للتحويلات النقدية أطلق في شباط/فبراير 2021، بما في ذلك في ولايات غرب وشمال وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق دارفور ووسط دارفور. وقد سجل أكثر من ثمانية ملايين شخص في إطار البرنامج، ولكنهم لم يتلقوا جميعهم الدعم. حيث أدت الصعوبات المواجهة في نظم التسجيل والدفع إلى تأخير بدء تنفيذ البرنامج. وكان من المتوقع أن يبدأ البرنامج مرحلته الثالثة بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وهي مرحلة تعميمه في جميع الولايات. غير أنه بعد أن علق البنك الدولي أنشطته في السودان، أوقف البرنامج عمليات التسجيل والمدفوعات النقدية المباشرة للمواطنين حتى إشعار آخر.

دال - حماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون

26 - ظلت حالة حقوق الإنسان في السودان هشة، حيث استمر ورود أنباء عن وقوع أعمال عنف بين القبائل، ولا سيما في دارفور، واعتداءات ضد المدنيين، وأعمال عنف جنسي مرتبطة بالنزاع. وأعقب إعلان حالة الطوارئ في 25 تشرين الأول/أكتوبر اعتقال واحتجاز العديد من الأشخاص بشكل تعسفي، بمن فيهم وزراء ومسؤولون آخرون، وقادة في قوى الحرية والتغيير، وأعضاء في لجنة التفكيك واللجان الفرعية الإقليمية، وقادة في المعارضة، ونشطاء في المجتمع المدني، ومدافعون عن حقوق الإنسان، ومحامون، وصحفيون. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان لا يزال رهن الاحتجاز في أماكن مجهولة مع منع الاتصال 18 من المعتقلين على الأقل، من بينهم مسؤولون كبار. مع العلم أن اعتقالهم لم يدرج في أي سجل رسمي، ومنع أفراد أسرهم ومحاموهم من الاتصال بهم.

27 - وأفادت مصادر طبية بأن ما لا يقل عن 43 من المتظاهرين قتلوا نتيجة الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن ردا على الاحتجاجات المناهضة للانقلاب، وبأن أكثر من 600 شخص، منهم نساء، تعرضوا لطلقات نارية وإصابات ناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع والضرب. وسجلت حالات عنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك أثناء غارة استهدفت في 25 تشرين الأول/أكتوبر مبنى لمبيت الطالبات يقع بالقرب من مقر الجيش في الخرطوم. حيث أفيد بأن العديد من الطالبات تعرضن للضرب، مما أسفر عن إصابتهن بجراح. كما اعتقل العديد من المدنيين لأسباب تتعلق بمشاركتهم في الاحتجاجات. وقد أطلق سراح معظمهم منذ ذلك الحين، ولكن لا تزال التهم موجهة ضد العديد منهم. وفي حين أنكرت الشرطة وقوات الأمن الأخرى باستمرار استخدام الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين، أعلن والي الخرطوم بالنيابة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر أنه شكل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة مدع عام للتحقيق في الحوادث التي خلفت قتلى وجرحى خلال احتجاجات يومي 13 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر، وذكر أن الجناة سيحالون إلى العدالة. وأشار الاتفاق السياسي المبرم في 21 تشرين الثاني/نوفمبر أيضا إلى إجراء تحقيق في جميع الأحداث التي وقعت أثناء الاحتجاجات، بما في ذلك حالات الوفاة والإصابة، وجاء فيه التزام "بتقديم الجناة للمحاكمة".

28 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، اعتد الفريق أول البرهان بالقانون المتعلق بحالة الطوارئ لتعليق خدمات الإنترنت على الأجهزة المحمولة مما أدى إلى تعطيل الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء البلد. وحال وقف خدمات الإنترنت دون وصول السكان إلى المعلومات، وأعاق إلى حد كبير القدرة على التحقق من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وبسبب قطع الاتصالات، توقفت، حسبما أفيد به، جميع محطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية عن البث باستثناء التلفزيون الوطني السوداني وإذاعة أم درمان الخاضعين لمراقبة قوات الأمن. وأصدرت إحدى المحاكم في 9 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر حكما بإعادة توفير خدمات الإنترنت بموجب قانون حماية المستهلك، ولكن الحكم لم ينفذ على الفور. وأعيدت خدمات الإنترنت جزئيا في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، مع إمكانية محدودة للوصول إلى تطبيقات التواصل الاجتماعي. واعتقل أيضا بعض الصحفيين تعسفا، وتعرضوا للاعتداء أثناء تغطيتهم للاحتجاجات، وداهمت قوات الأمن منازلهم ومكاتبهم. وكان هناك شعور بالقلق إزاء إمكانية توجيه تهم إلى الصحفيين بارتكاب جرائم بموجب الأحكام المبهمة المتعلقة بارتكاب جرائم "ضد وحدة الأمة" أو أحكام أخرى في القانون الجنائي لعام 1991.

29 - وظل المدنيون عرضة للمخاطر نتيجة للتحديات المطروحة فيما يتعلق بالحماية، باقتران بمواطن الضعف والقيود المتعلقة بالقدرات المشهودة في المؤسسات الحكومية وكيانات إنفاذ القانون. فقد أدى تجدد النزاعات القبلية إلى قتل المدنيين وتدمير الممتلكات وتشريد السكان، ولا سيما في غرب دارفور وشمال دارفور، بينما استمرت الاشتباكات بين الرعاة والمزارعين دون رادع. واقترنت بعض أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين بطرد المزارعين بالقوة من أراضيهم على أيدي الرحل العرب. ففي محلية الطويلة، في شمال دارفور، ظل المدنيون يواجهون المضايقات والاعتداءات من جانب جماعات الميليشيات المسلحة، على الرغم من جهود الوساطة التي بادرت بها سلطات الولاية ووالي شمال دارفور والمجلس السيادي. وقد زاد هذا الوضع الهش تفاقما بسبب العودة التدريجية لمقاتلي دارفور المستقرين في ليبيا، الذين شاركوا في عدة اشتباكات مسلحة في شمال دارفور.

30 - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وثقت البعثة وقوع 185 حادثا زعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، نجم عنها وقوع 607 من الضحايا، من بينهم 14 طفلا.

فقد تسببت انتهاكات الحق في الحياة في سقوط 107 ضحايا (81 رجلا و 22 امرأة وأربعة أطفال)، وذهب ضحية انتهاكات السلامة البدنية 326 شخصا (290 رجلا و 36 امرأة)، وأسفرت عمليات الاختطاف عن ثماني ضحايا (من بينهم خمس نساء وقاصر)، في حين تسبب العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في وقوع ست ضحايا، من بينهم أربعة أطفال. وخضع 160 شخصا (148 رجلا و 12 امرأة) لعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية المؤكدة التي وقعت جميعها في أعقاب الانقلاب العسكري. وحتى 21 تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد أفرج عن 120 محتجزا، بينما تواصل احتجاز 40 شخصا. ومن بين 185 حادثا، نسبت المسؤولية عن وقوع 102 منها إلى قوات الأمن الحكومية، و 55 إلى جهات غير حكومية، بما في ذلك الحركات المسلحة وجماعات الميليشيات، بينما نسبت إلى أفراد مجهولين أو غير محددي الهوية المسؤولية عن 28 حادثا.

31 - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، التي تشترك في رئاستها البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من وقوع 42 انتهاكا جسيما ضد 41 طفلا (30 فتى و 11 فتاة) وحادث واحد يتعلق باستخدام مدرسة لأغراض عسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونسبت هذه الانتهاكات إلى القوات المسلحة السودانية (28) وإلى جناة مجهولي الهوية (14). وتم التحقق من هذه الانتهاكات في شمال دارفور (29) وغرب دارفور (ثمانية) ووسط دارفور (اثنان) وجنوب كردفان (واحد) وشرق دارفور (واحد) وكسلا (واحد). ونسب حادث استخدام مدرسة لأغراض عسكرية إلى القوات المسلحة السودانية، وقد وقع في جنوب دارفور. وتمثل هذه الحوادث زيادة بنسبة 90 في المائة في عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مقارنة بالفترة السابقة. وظلت دارفور المنطقة الأكثر تضررا، حيث وقعت فيها 94 في المائة من الانتهاكات التي تم التحقق منها. وواصلت فرقة العمل التواصل مع الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة بشأن إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

32 - وكشف تواتر وقوع أعمال العنف الجسيمة عن الثغرات التي تعتري تدابير الحماية وعن التأخير المسجل في تنفيذ الحكومة الانتقالية لبرنامج الإصلاح، بما في ذلك نشر قوة حفظ الأمن المشتركة على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين.

33 - وكانت الحكومة الانتقالية قد بذلت، قبل الانقلاب، بعض الجهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بالحماية والأمن في إطار مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. حيث تحسن معدل التدابير المتخذة للتصدي للعنف ضد المدنيين، بإجراء تحقيقات واعتقالات للمسؤولين المزعومين بشأن 19 حادثا. وفي 5 أيلول/سبتمبر، عقدت الحكومة الانتقالية الاجتماع الرفيع المستوى الأول لشركاء البلد الدوليين مع الآلية الوطنية لحماية المدنيين. ولئن أقرت الحكومة الانتقالية بالشواغل المتعلقة بالحماية في دارفور، فقد سلطت الضوء على عدة تحديات أثرت على تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، بما في ذلك الثغرات في التمويل، وتأخر نشر قوات حفظ الأمن المشتركة، والصعوبات السياسية والعملية المواجهة في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

34 - واقترحت الحكومة الانتقالية أيضا إنشاء فرقة عمل للتنسيق تتألف من ممثلين لكيانات الأمم المتحدة المعنية بالحماية وللآلية الوطنية لحماية المدنيين المسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. واتخذت الحكومة الانتقالية الترتيبات النهائية، بدعم من البعثة، لتنظيم حلقة عمل وطنية عن الخطة الوطنية في 1 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر، تلتئم فيها الهيئة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن تنفيذ الخطة والبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من أجل وضع خطة عمل شاملة وخريطة طريق للتنفيذ. وتم

تعليق هذه الأنشطة المقررة عقب اعتقال مسؤولين حكوميين رئيسيين في 25 تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم وزير شؤون مجلس الوزراء، يتولون مهام التنسيق الرئيسية لحلقة العمل.

35 - وفي الأشهر السابقة للانقلاب، ضاق المجال المتاح للإصلاح الاستراتيجي في مجالي العدالة والمساءلة، في حين اشتد الاستقطاب في قطاع العدالة على إثر نشوء خلافات بين لجنة التفكيك والمحكمة العليا. وظل تعيين رئيس القضاء والنائب العام بصورة دائمة معلقا منذ أيار/مايو 2021 عندما أقال المجلس السيادي رئيسة القضاء وقبل استقالة النائب العام. ولم تنشئ الحكومة الانتقالية أي مفوضية من المفوضيات المستقلة المتوخاة في الوثيقة الدستورية، بما في ذلك مفوضية العدالة الانتقالية، التي يرى كثير من منظمات المجتمع المدني أنها تفتقر إلى الأدوات الكافية لكي تكون فعالة.

36 - وفي 25 أيلول/سبتمبر، أعلنت لجنة التفكيك عن فصل 399 موظفا عموميا، من بينهم 17 من القضاة (سبعة في المحكمة العليا) والمدعين العامين. وكان رد فعل الجهاز القضائي سريعا، حيث أفاد بأن اللجنة لا تملك سلطة التحقق من صلاحية القضاة والمدعين العامين. وأصدرت إثر ذلك نفس الدائرة في المحكمة العليا عشرة قرارات إضافية في المجموع ألغت بموجبها قرارات اللجنة المتعلقة بموظفي وزارة الخارجية ووزارة الطاقة، وذهبت إلى أن اللجنة تفتقر إلى صلاحية اتخاذ مثل هذه القرارات، مشيرة إلى تجاوزات إجرائية في كيفية اتخاذها للقرارات.

هاء - الحالة الإنسانية

37 - ظلت البيئة الاقتصادية العسيرة، والتضخم المرتفع، والأمطار الغزيرة والفيضانات التي تعقبها زيادة تفشي الأمراض عوامل محددة للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد توقف قصير للأنشطة على إثر انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، استؤنفت العمليات الإنسانية في ظل تأثر القطاعات التي تعمل بشكل وثيق مع الخدمة المدنية بعض الشيء، مثل قطاعي الصحة والتعليم. وتواصلت العمليات الميدانية على الرغم من توفر الوقود بكميات محدودة.

38 - وعقب إعلان المجلس الأعلى للبجا عن إنهاء إغلاق موانئ وطرق ولاية البحر الأحمر الذي دام شهرا واحدا، أخرجت من الميناء 950 حاوية ظلت عالقة منذ منتصف أيلول/سبتمبر، ولم تبلغ المنظمات الإنسانية لاحقا عن أي مشاكل في إخراج السلع الأساسية من الميناء.

39 - وشهد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد انخفاضا من 9,8 ملايين شخص خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر إلى نحو 6 ملايين شخص في تشرين الأول/أكتوبر مع بداية موسم الحصاد. ومع ذلك، قد يستمر انعدام الأمن الغذائي بعد موسم الحصاد بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وشباط/فبراير 2022، حيث أن تكاليف الإنتاج ارتفعت من ثلاث إلى أربع مرات مقارنة بالموسم السابق، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي.

40 - ونزح أكثر من 000 59 شخص بسبب النزاع خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في أجزاء من دارفور وجنوب كردفان. وحتى 11 تشرين الثاني/نوفمبر، كان أكثر من 000 365 شخص قد نزحوا في السودان في عام 2021، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، منهم حوالي 000 349 شخص نزحوا بسبب النزاع. وفي سورتوني، في شمال دارفور، حيث أفيد عن نزوح ما يصل إلى 000 30 شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بدأت المنظمات الإنسانية في توفير الغذاء والمياه

ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتقديم المساعدة المتصلة بالتعليم عقب إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى سورتوني في 22 أيلول/سبتمبر. وتعمل المنظمات الإنسانية على سد الثغرات المتبقية في الاستجابة من حيث إتاحة الخدمات الصحية والغذائية وخدمات المياه المأمونة. وقبل إيفاد البعثة المشتركة بين الوكالات، كان من المتعذر الوصول إلى سورتوني لمدة تسعة أسابيع لأن السلطات المحلية لم توافق على تنقل موظفي المساعدة الإنسانية بحجة وجود شواغل أمنية.

41 - وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كان قد حل نحو 000 58 لاجئ من إثيوبيا بولايتي القضارف وكسلا طلبا للمأوى والحماية والمساعدة. وقد وصل معظمهم عقب اندلاع القتال في تيغراى. ومنذ تموز/يوليه، عبر حوالى ألفي شخص من طائفة الكمانت إلى محلية باسندة في القضارف قادمين من منطقة أمهرة في إثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، التمس نحو 200 10 لاجئ من جنوب السودان المأوى والحماية والمساعدة في السودان خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وحل معظمهم بولايتي النيل الأبيض وشرق دارفور. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021، وصل نحو 800 67 لاجئ من جنوب السودان إلى السودان ليصل مجموع عدد اللاجئين من جنوب السودان في البلاد إلى 500 786 لاجئ.

42 - وكانت الملاريا أحد الأمراض الرئيسية التي يعاني منها المرضى الذين التمسوا الاستشارة الطبية والعلاج. فحتى 15 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت وزارة الصحة الاتحادية عن تسجيل 868 822 1 حالة ملاريا مقابل 413 456 1 حالة خلال الفترة نفسها من عام 2020. وتجاوز عدد الحالات مستويات العتبة في العديد من الولايات. وسجلت أيضا أكثر من 860 1 من حالات التهاب الكبد E في السودان منذ حزيران/يونيه، وتم الإبلاغ عن معظمها في القضارف وجنوب دارفور. وقام الشركاء في العمل الإنساني بتعزيز تدابير الاستجابة المتخذة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، حيث رمموا وشيدوا أكثر من 000 5 مرحاض جديد في القضارف، بما في ذلك في المناطق التي تستضيف اللاجئين. كما دعموا وزارة الصحة على صعيد الولاية بتوفير اختبارات التهاب الكبد E ودربوا أخصائيي الأوبئة في الولايات المتضررة على الكشف عن الحالات المشتبه فيها والإبلاغ عنها. وأبلغ عما مجموعه 189 من حالات حمى الضنك، مع تسجيل معظمها في شمال كردفان وكسلا.

43 - وزاد عدد حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 زيادة حادة. فحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت 766 41 حالة منذ بداية الجائحة، ويشمل هذا العدد ما يزيد على 300 3 حالة وفاة مرتبطة بها. وكان الإبلاغ عن حالات الإصابة بكوفيد-19 ناقصا إلى حد كبير بسبب الافتقار لاختبارات كشف الفيروس وهشاشة نظام المراقبة. ووفقا لوزارة الصحة، بدأت عملية التلقيح ضد كوفيد-19 في السودان بوتيرة بطيئة. حيث تم، منذ منتصف آذار/مارس، تلقيح 3 في المائة فقط من سكان البلد البالغ عددهم 47 مليون نسمة تلقيحا كاملا.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل نظام رصد الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية حادثا واحدا طال المرضى والعاملين والمرافق.

45 - وظل تأثير الأمطار الغزيرة والفيضانات التي بدأ موسمها في أجزاء من السودان في حزيران/يونيه يمس الناس في 14 من أصل 18 ولاية، مما أدى إلى إنهاك قدرات الاستجابة المحلية. فقد تضرر ما مجموعه 500 314 شخص، من جراء تدمير 000 15 منزل بسبب الأمطار الجارفة والفيضانات، وتضرر 000 46 منزل آخر وعدد غير مؤكد من مرافق البنية التحتية العامة والأراضي الزراعية. وتمكنت

الحكومة الانتقالية، من خلال مفوضية العون الإنساني، والشركاء في العمل الإنساني من تقديم أنواع مختلفة من المساعدة الإنسانية إلى ما يقرب من 000 183 شخص متضرر من الفيضانات، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية والمعونة التغذوية. وأسهمت أنشطة التأهب للفيضانات التي نفذت في وقت سابق من عام 2021 في الحد من أثر الفيضانات على الناس.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2579 (2021)

ألف - توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

46 - لقد تواصل تسريع وتيرة توسيع نطاق البعثة. فبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ مجموع عدد الموظفين المنتشرين 157 موظفا (110 موظفين دوليين و 47 موظفا وطنيا). وأحرز التقدم في إنشاء الشبكة الميدانية للبعثة، مع تزويد المحطة الإقليمية في الفاشر بالموظفين بكامل قوامهم ومباشرتها لمهامها، ومع النشر الأولي للأفراد في كادقلي. وكانت الاستعدادات جارية لإقامة وجود ميداني في شرق دارفور وأجزاء أخرى منها. وتم أيضا الانتهاء من أعمال التخطيط لكي ينشأ في الفاشر مكتب رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، ووفرت البعثة قدرة مؤقتة للمكتب في انتظار موافقة الهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة. وسيقود مكتب رئيس اللجنة جهود البعثة في تقديم الدعم لتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام.

باء - النهج المتكامل

47 - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعميق التعاون فيما بينهما. وقد تم الانتهاء من تقييم الأمم المتحدة القطري المشترك للسودان. ويتضمن التقييم تحليلا مفصلا لسياق التنمية في البلد ورؤيته الوطنية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والمنظورات المتعلقة بالمسائل العابرة للحدود والإقليمية ودون الإقليمية، وتحليلا للتقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المجالات ذات الأولوية وهي السلام، والناس، والازدهار، والكوكب، والشراكات. وشملت عملية التقييم رسم خريطة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ومشاورات مع الشركاء الرئيسيين على الصعيدين الوطني وعلى مستوى الولايات، بمن فيهم أعضاء الحكومة الانتقالية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات والمجموعات النسائية، ومجموعات الشباب، والأشخاص من الفئات المهمشة والضعيفة.

48 - وبدأت الأمم المتحدة في السودان مشاورات بشأن وضع خطة الأمم المتحدة للانتقال في السودان (الإطار الاستراتيجي المتكامل) التي ستجسد الرؤية والأولويات والمسؤوليات المشتركة للأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم عملية الانتقال في البلد. وكان وضع خطة الانتقال جاريا بالشراكة مع الحكومة الانتقالية، وكان من المتوقع أن توضع في صيغتها النهائية قبل نهاية العام. بيد أن التقدم تباطأ بعد انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما على مستوى المشاورات المقررة مع الحكومة الانتقالية.

الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

49 - واصلت البعثة العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لدعم عملية الانتقال. وفي أعقاب انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، دعم الممثل الخاص بشكل حثيث تغليب الحوار وتنسيق جهود الوساطة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض وإعادة إرساء النظام الدستوري. وبذلت البعثة أيضا مساعيها الحميدة لتيسير الحوار بين زعماء القبائل في شرق البلد والسلطات الانتقالية بهدف بناء الثقة وتخفيف وقع إغلاق الموانئ والطرق الشرقية الذي وضع حد له في نهاية المطاف بعد الانقلاب.

50 - وقبل نشر مشروع قانون صناعة الدستور في 9 أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة، بالتعاون مع شركاء دوليين، المشورة التقنية إلى وزير العدل. وينص مشروع القانون على إنشاء مفوضية صناعة الدستور، وعلى خطوات مفصلة لعملية وضع الدستور، وتشكيل أمانة عامة وصندوق مالي لإدارة العملية ودعمها. وبدأت وزارة العدل في 18 تشرين الأول/أكتوبر سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء السودان. وشرعت البعثة في مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخبراء دستوريين لتحديد مجالات الدعم التقني لعملية وضع الدستور.

51 - وفي 19 و 20 أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم إلى مكتب رئيس الوزراء في عقد حلقة عمل لأجل أعضاء أمانة لجنة التفكيك ولجانها الفرعية بشأن أفضل الممارسات والمعايير والقواعد الدولية في مجال التحقق. وأبرزت حلقة العمل التحديات المرتبطة بالنطاق الواسع المشمول بتنفيذ محاولات تفكيك بقايا النظام السابق في السودان وإدارة دعم الجمهور. وركزت التوصيات على الحاجة العاجلة إلى تحديد ونشر القواعد والمعايير الإجرائية للجنة وزيادة التدريب. غير أنه تعذر تنفيذ هذه التوصيات سواء قبل 25 تشرين الأول/أكتوبر أو بعد الانقلاب نظرا لأن قادة اللجنة كانوا من بين المحتجزين.

52 - وعلى إثر انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، توقفت الأعمال الاستشارية بشأن عدد من المسائل المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم، ولا سيما المشاورات التي كانت جارية بشأن مشاريع القوانين والمفوضيات المختلفة المقرر إنشاؤها عملا بالوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى عزل النظراء الحكوميين، بمن فيهم النائب العام.

الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

53 - ظلت وتيرة إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما ترتيباته الأمنية، متواضعة. فقد عقدت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، بالتشاور مع اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، اجتماعها الافتتاحي في 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر في الفاشر، في شمال دارفور، مع ممثلي الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق. وركزت المناقشات على تفعيل لجنة وقف إطلاق النار الدائم بجملة سبل منها إنشاء آلية مشتركة فعالة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقق منها وتسويتها. وأجرى رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم أيضا مشاورات مع ممثلي تشاد وجنوب السودان باعتبارهما عضوين في اللجنة.

54 - وفي إطار الاستعداد للاجتماع الافتتاحي للجنة، يسرت البعثة عقد اجتماع استشاري تقني في الخرطوم في 5 و 6 أيلول/سبتمبر مع ممثلي الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، والقادة

الإقليميين، وممثلي الإدارات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المجموعات النسائية. وأسهم الاجتماع في بلورة فهم مشترك لولاية لجنة وقف إطلاق النار الدائم ومهامها وهيكلها المؤسسي، فضلا عن متطلبات تفعيلها. وعقب الاجتماع الافتتاحي، قام رئيس اللجنة وفريقه بزيارات استطلاعية لنيالا وزالنجي لتعريف ممثلي الإدارة الإقليمية وأفراد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتشكيل آلية رصد وقف إطلاق النار الجديدة وعملها من أجل مواصلة استكشاف مجالات التعاون والتنسيق الممكنة. وعقد الاجتماع الثاني للجنة في 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر، وتم تأجيله في منتصفه بتوافق آراء جميع المشاركين لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات بشأن الخطوات التالية بعد وقوع الانقلاب. وعبأت اللجنة الجهود أيضا، في إطار مهامها، للتخفيف من حدة التوتر على إثر اندلاع اشتباكات في 9 تشرين الثاني/نوفمبر بين أطراف موقعة على اتفاق جوبا للسلام.

55 - ووضعت البعثة والأمانة العامة للأمم المتحدة مفهوما للعمليات وتقييما للموارد اللازمة لضمان مقومات البقاء للجنة وقف إطلاق النار الدائم. ويركز المفهوم الأولي على القدرات في دارفور، ويلاحظ في الوقت نفسه إمكانية تمديد مهام وقف إطلاق النار إلى أجزاء أخرى من البلد رهنا بمحادثات السلام الجارية. وبدأت البعثة أيضا سلسلة من المشاورات مع الموقعين على اتفاق جوبا للسلام لرسم معالم احتياجات الدعم المطلوب على نطاق أوسع ولتعزيز قدرتها على دعم تنفيذ عناصر الاتفاق المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية والعدالة.

56 - واستمرت البعثة في التواصل مع كل من الحكومة الانتقالية وجناح عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، ومع فريق الوساطة لجنوب السودان بشأن خيارات استئناف عملية السلام ورأب الصدع بين الطرفين عقب تأجيل المحادثات في 15 حزيران/يونيه. وقد أوفدت البعثة فريقا استطلاعيا إلى كاودا في 31 آب/أغسطس، وأجرت فضلا عن ذلك سلسلة من الاجتماعات في الخرطوم مع ممثلي كلا الطرفين. وفي غضون ذلك، استمرت الاتصالات مع نساء الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، خاصة من أجل سماع آرائهن بشأن العملية السياسية والاحتياجات في مجال بناء القدرات. وأفضت هذه المشاورات إلى اتخاذ البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبرنامج الإنمائي قرارا بعقد حلقة عمل مشتركة بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقيادة النسائية في جوبا في 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن حلقة العمل أجلت بسبب الانقلاب.

الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون بقيادة السودان، وخاصة في دارفور والمنطقتين

57 - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة الانتقالية في استعداداتها لإنشاء المفوضيات المستقلة الرئيسية، بما في ذلك مفوضية مكافحة الفساد ومفوضية السلام ومفوضية العدالة الانتقالية. ورغم أن قوانين إنشاء هذه اللجان الثلاث صدرت رسميا في 17 تموز/يوليه، فلا يزال يتعين اختيار أعضائها وتشغيلها. وتواصلت المشاورات بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بمفوضية الإصلاح القانوني ومفوضية حقوق الإنسان ومفوضية المساواة النوعية حتى تاريخ وقوع انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر. ولم تبدأ بعد صياغة التشريعات المتعلقة بالهيئات الرئيسية الأخرى، مثل مفوضية إصلاح الخدمة المدنية ومفوضية الأراضي.

58 - وفي أيلول/سبتمبر، بدأ البرنامج الإنمائي والبعثة سلسلة من المناقشات بشأن تعزيز قدرة مكتب النائب العام على المتابعة القضائية بشأن الجرائم الجسيمة والارتقاء باستقلال القضاء. غير أن التأخير في تعيين رئيس القضاء والنائب العام (الوظيفتان شاغرتان منذ أيار/مايو 2021) وضع قيودا أمام إحراز التقدم في إصلاح العدالة. وفي أيلول/سبتمبر أيضا، أوفد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى السودان بعثة استطلاعية معنية بإصلاح السجون، بالتنسيق الوثيق مع الإدارة العامة للسجون والإصلاح، شملت إجراء زيارات للسجون وتقديم دورة تدريبية أولية لكبار المسؤولين الإداريين في تلك الإدارة. وفي 21 أيلول/سبتمبر، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمعهد العلوم القضائية في استضافة مؤتمر مع رؤساء القضاء من جميع الولايات من أجل تحديد أولويات الإصلاح. وكان يراد بالتوصيات المنبثقة عنه أن تفضي إلى وضع استراتيجية للإصلاح القضائي.

59 - وواصلت البعثة دعمها لتفعيل الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ففي 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت البعثة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق الأمم المتحدة القطري، أول اجتماع من سلسلة اجتماعات مائدة مستديرة بين لجان حماية المدنيين على مستوى الولايات وممثلي المجتمعات المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني وشبكات حماية المرأة. واستهدفت اجتماعات المائدة المستديرة تعزيز انخراط المجتمع المحلي في مرحلة مبكرة من تفعيل اللجان. وبدأ اجتماع المائدة المستديرة الثاني في 24 تشرين الأول/أكتوبر في الضعين، في شرق دارفور، ولكنه توقف في منتصفه بسبب الانقلاب. وكان من المقرر عقد اجتماعات مائدة مستديرة أخرى في جميع ولايات دارفور الخمس قبل نهاية العام.

60 - وعملت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مشتركة لدعم الحكومة الانتقالية في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ووضعت وثيقة برنامجية مفصلة وقائمة بالأنشطة، مع التركيز بوجه خاص على عناصر الوقاية والحماية المادية وتهيئة بيئة تمكينية وحمائية. والبرنامج، الذي من المقرر أن يشمل التدريب على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتفعيل الآلية الوطنية لحماية المدنيين ومفوضيات الحماية على مستوى الولايات، كان لا يزال موضع تساؤل وقت إعداد التقرير.

61 - وفي وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم لقوة الشرطة السودانية في تقييم الاحتياجات من الدعم لأجل تنفيذ ولاية الشرطة الواردة في الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وقد عرضت البعثة والبرنامج الإنمائي التقييم بشكل مشترك على أعضاء المجتمع الدولي في 7 أيلول/سبتمبر. وواصلت البعثة تقديم الدعم لقوة الشرطة السودانية فيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب، في مجالات منها حماية المدنيين وحقوق الإنسان والتوعية بالمنظور الجنساني، بالإضافة إلى تدابير بناء الثقة مع المجتمعات المحلية والمشردين داخليا. وقدمت البعثة المساعدة في عملية توظيف أجرتها القوة وأسفرت عن اختيار 687 مرشحا، من بينهم 249 امرأة، ما يشكل نسبة أكبر من العتبة المحددة سابقا في 20 في المائة.

62 - وشرعت البعثة في إجراء مجموعة من تقييمات بناء السلام في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان والبحر الأحمر وكسلا، للاسترشاد بها في أداء البعثة لدور المساعي الحميدة على المستوى دون الوطني، والتخطيط لبناء السلام وتصميم البرامج. وقد تم في أعقاب الانقلاب وقف إجراء عمليات التحليل المتعمقة هذه للنزاعات على الصعيد دون الإقليمي، بعد أن كان من المقرر إجراؤها بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والشركاء.

63 - وفي 14 تشـــرين الأول/أكتوبر، انضـــم الممثل الخاص إلى وزير الدفاع ووزيرة العمل وعضـــو المجلس الســـيادي إبراهيم جابر، والجهات المانحة، والشـــركاء المنفذين لافتتاح المركز الســـوداني الإقليمي للتدريب على مكافحة الألغام لأغراض إنسانية في أم درمان. وقدمت البعثة الدعم التقني ووفرت بناء القدرات لتصـــميم المشـــروع وتنفيذه ولإدارة التمويل المقدم من الجهات المانحة. ويعتبر المركز أحدث معلمة تنشـــأ في مجال مكافحة الألغام لتحســين بناء القدرات والمســاعدة التقنية على حد ســواء في مواجهة خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلد.

64 - ونظمت البعثة والمركز القومي لمكافحة الألغام تدريبا على التخلص من الذخيرة المتفجرة شارك فيه 21 فردا من المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بمكافحة الألغام. ووفرا التدريب أيضـــا لأجل 21 فردا من جناح مالك عقار في الحركة الشـعبية لتحرير السـودان - قطاع الشـمال، أدمجوا فيما بعد في المنظمة الوطنية غير الحكومية لأنشطة إزالة الألغام في أولو، في النيل الأزرق، المتألفة من أربعة أفرقة لإزالة الألغام تقوم بعمليات لتمهيد الطريق لتوفير الدعم الإنســاني المطلوب في المناطق التي يســيطر عليها ذلك الجناح. وعلاوة على ذلك، وضـــعت البعثة، بالشـــراكة مع المركز القومي لمكافحة الألغام، الصـــيغة النهائية لتقرير تقييمي شــامل عن مســاعدة الضــحايا وقطاع الإعاقة في الســودان. وقيمت في التقرير احتياجات الســكان الأكثر تعرضـا للخطر وضـحايا المتفجرات الخطرة في جميع أنحاء البلد وحددتها، ورسـمت في الوقت نفسـه خريطة طريق لتعزيز التدخلات الهادفة إلى مساعدة الضحايا.

65 - وكثف مكتب مكافحة الإرهاب أنشـطة إسـداء المشـورة للجهات السـودانية صـاحبة المصـلحة بشـأن إطـار لمكـافحـة الإرهـاب، بســـبـل منهـا تنظيم حلقـات عمـل لتعزيز قـدرة البلـد على منع ومكـافحـة الإرهـاب في ظل الامتثال للقانون الدولي الإنســاني والقانون الدولي لحقوق الإنســان. وفي إطار شــراكة الأمم المتحدة والاتحـاد الأوروبي لمكـافحـة الإرهـاب من أجـل الســـودان، نظم المكتـب حلقـة عمـل في الخرطوم في 13 و 14 أيلول/سبتمبر بشأن حماية الأهداف المعرضة للخطر والبنية التحتية الحيوية.

الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

66 - واصـــلت البعثة، قبل الانقلاب، بذل الجهود لتحســـين تنســـيق المســـاعدة الاقتصـــادية والإنمائية في الســودان. ففي 9 أيلول/ســبتمبر، قدمت البعثة الدعم في إطلاق منتدى الشــراكة الســوداني من قبل رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي. وقد صمم المنتدى، الذي يرأسه رئيس الوزراء ويشغل فيه مناصب نواب الرئيس كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي وممثل للجهات المانحة، لتعزيز التنســـيق بشـــأن التخطيط للمساعدة الإنمائية وتقديمها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأسس المبادئ العالمية للتعاون الإنمائي الفعال.

67 - وعلى نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2579 (2021)، تم وضـــع الصـــيغة النهائية لبرنامج السودان لصنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار - الإطار البرنامجي الداعم لتنفيذ الولاية، وعرض على الدول الأعضـاء. ووضـعت الصيغة النهائية لاختصـاصـات الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، المعروف أيضـا باسـم منتدى التمويل السـوداني، وتمت الموافقة على تمويل مشـروعين، أحدهما يدعم وظيفة المسـاعي الحميدة للممثل الخاص ويتيح الآخر زيادة القدرات داخل وزارة شـــؤون مجلس الوزراء لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

جيم – استعراض النقاط المرجعية

68 – واصلت البعثة وضع المعايير والمؤشرات المقترحة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، تمشيا مع الطلب الموجه من مجلس الأمن في قراره 2579 (2021) بالعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة لتحديد مؤشرات نوعية لتكملة المؤشرات الحالية ذات الطابع الكمي. وتحقيقا لهذه الغاية، استمر تنقيح المعايير بتزامن مع وضع الصيغة النهائية لبرنامج السودان لصنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار وبدء خطة الانتقال في السودان لضمان مواءمة أطر التخطيط والإبلاغ. بيد أن المشاورات التي كان من المقرر إجراؤها مع الحكومة الانتقالية تأخرت في أعقاب الانقلاب.

رابعا – ملاحظات

69 – مع اقتراب الذكرى السنوية الثالثة للثورة السودانية، لا يزال مستقبل الانتقال السوداني غير محسوم. فقد أدى الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر وحل العنصر المدني في الحكومة الانتقالية إلى تحطيم آمال العديد من السودانيين في تهيئة مستقبل ديمقراطي بقيادة مدنية. وذلك ما يهدد بتقويض الإنجازات الهامة التي تحققت على الجبهتين الدولية والاقتصادية وبحرمان السودان من المعونة ومن تخفيف عبء الديون المشتدة الحاجة إليهما. وأدى استمرار اعتقال واحتجاز المسؤولين المدنيين والصحفيين والنشطاء بشكل تعسفي إلى زيادة تنفير أولئك الذين يسعون إلى إعادة إرساء النظام الدستوري.

70 – والاتفاق الذي تم التوصل إليه في 21 تشرين الثاني/نوفمبر بين الفريق أول البرهان ورئيس الوزراء هو خطوة نحو حل الأزمة السياسية المطبقة على البلد والعودة إلى النظام الدستوري. حيث يتعين على جميع الأطراف أن تبذل جهودا متضافرة وفي الوقت المناسب للتفاوض بغية معالجة فعالة للمسائل التي لم تجد بعد طريقها إلى التسوية على نحو شامل للجميع وبطريقة يعتبرها الشعب السوداني وشركاء البلد مشروعة. وتواصل الأمم المتحدة عرض مساعيها الحميدة لتسهيل إجراء حوار يمكن أن يدعم الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في السودان بما يتماشى مع مطالب وتطلعات الشعب السوداني، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية.

71 – وأكرر دعوتي إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين والمحتجزين تعسفا، وإلى الكف عن اعتقال قادة المعارضة السياسية والنشطاء. وينبغي أن تتاح لمن وجهت إليهم صكوك اتهام الاستفادة من إجراءات محاكمة عادلة. وفي ظل بيئة تكن العداء بشكل متزايد للصحفيين، أحث أيضا السلطات على احترام حرية التعبير وحرية الصحافة. وقد وردت تقارير متوافقة عن استخدام قوات الأمن والجيش للذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين مما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى. وهذا أمر غير مقبول. لذا أحث السلطات السودانية على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام الحق في الحياة وحرية التعبير والتجمع السلمي. وأرحب بما يرد في الاتفاق السياسي من التزام بالتحقيق في جميع حوادث الوفاة والإصابة في صفوف المتظاهرين، وأدعو إلى أن تكون هذه التحقيقات شاملة ومستقلة وشفافة وإلى أن يحاسب المسؤولون عن تلك الحوادث. وأعرب أيضا عن تعازي لأسر وأصدقاء من قتلوا، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

72 – ولا يزال البطء في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام مصدرا للقلق. وقد عرض الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر الاتفاق وما أحرز من تقدم هام في إنهاء النزاعات في جميع أنحاء الأراضي

الســـودانية للخطر. حيث أدت أعمال الجيش إلى إضـــعاف الثقة والاطمئنان لدى الجماعات المســـلحة غير الموقعة على الاتفاق، وهي تهدد بإعادة البلد إلى مســـار العنف والنزاع. ومما يبعث على الإحباط أن المحادثات بين الحكومة الانتقالية وجناح عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تحرز تقدما. وفي الوقت نفسه، يظل المسار الشرقي عاملا محركا للنزاع، ولم تسفر الجهود المبذولة لتيسير إجراء حوار شامل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا السياسية العالقة عن إحراز التقدم في ظل الأزمة السياسية في الخرطوم. وأحث جميع الأطراف على بذل الجهود بحسن نية من أجل صنع السلام ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع لما فيه خير الشعب السوداني.

73 - ويشكل إنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم خطوة هامة نحو تنفيذ الترتيبات الأمنية المنصـــوص عليها في اتفاق جوبا للســـلام. ومن الأهمية بمكان أن يقدم للجنة وقف إطلاق النار الدائم الدعم اللوجســـتي والمالي الكافي والمســـتدام في الوقت المناســـب. لذا أشجع السلطات وشركاء السودان على ضمان توفير الموارد اللازمة للبلد لإنجاز مهمتها الحاسمة الأهمية وإقامة هياكلها المختلفة، بما في ذلك على مستوى الولايات، حتى يمتد نطاقها ليشمل جميع ولايات دارفور. وسيلزم بذل جهود متواصلة لضمان إدراج برامج مراعية للمنظور الجنساني ومشاركة المرأة مشاركة مجدية على جميع المســـتويات، بما في ذلك الأفرقة الميدانية، مع التواصـــل باســـتمرار مع المجموعات النســـائية. وأشجع في الوقت نفسه على تشكيل آلية رصد وتقييم اتفاق جوبا للسلام في الوقت المناسب على الصعيد الوطني، وهي آلية تظل أهميتها أساسية في توفير التوجيه الاستراتيجي العام ودعم إحلال السلام.

74 - وتظل التوترات المتنامية بين القبائل في دارفور ومناطق أخرى من البلد مصـــدرا للقلق. وبينما تمكنت الحكومة الانتقالية، قبل الانقلاب، من إحراز بعض التقدم في التصدي للعنف القبلي من خلال جهود الوســـاطة، لا يزال المدنيون معرضـــين لهذا الخطر. وأحث الســـلطات على الوفاء بمســـؤولياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، بوسائل منها إحراز التقدم في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، خاصة من خلال نشر قوة حفظ الأمن المشتركة، والأحكام المتصلة بها من اتفاق جوبا للسلام. ويلزم أيضا إيلاء اهتمام خاص لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له.

75 - وأبرز الانقلاب أهمية المساءلة، وبرهن أيضا في الوقت نفسه على التحديات التي تواجه مؤسسات العدالة المدنية في السودان في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنســـان ومنعها. وعدم تعيين رئيس القضاء والنائب العام تعيينا دائما منذ أيار/مايو وعدم وجود محكمة دستورية طوال الفترة الانتقالية حقائق تفيد انعدام آلية مستقلة عاملة يمكن أن تســـتعرض في إطارها انتهاكات حقوق الإنســـان، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني. ويجب إجراء كافة التعيينات في المناصب القضائية في أقرب وقت ممكن في إطار المداولات الجارية لإعادة إرســـاء النظام الدســـتوري وفي ظل الالتزام المبرهن عليه بالاســـتجابة للدعوات الرامية إلى المساءلة عن الجرائم الجسيمة، بما فيها الجرائم التي ارتكبت خلال الأزمة السياسية الأخيرة. وفي الوقت نفسه، يتيح الالتزام الوارد في الاتفاق السياسي بإصلاح عملية التفكيك فرصة لتنقيحها بصورة إيجابية. والأمم المتحدة على استعداد لدعم الإصـــلاحات وتحسين مواءمة جهود السودان فيما يتعلق بالتحقق مع المعايير والقواعد الدولية.

76 - وقد اضطلعت المرأة السودانية بدور محوري وتاريخي في الثورة التي أدت إلى مرحلة انتقالية تولتها قيادة مدنية، وذلك ما لا يزيد غيابهن عن مواقع صنع القرار الســـياســـي الرفيعة المستوى سوى بروزا وإثارة للقلق. وعلى الرغم من أن الشواغل الأمنية وصعوبات الاتصالات الناجمة عن تعطيل الاتصالات السلكية

واللاسلكية وعن قطع الإنترنت بالكامل عوامل تعرقل جهود التنظيم الجماعي، فلا تزال النساء يخرجن بأعداد كبيرة للتظاهر سلميا دعما للمرحلة الانتقالية التي تولتها قيادة مدنية. ويساورني القلق إزاء ورود تقارير تفيد استهداف النساء المتظاهرات بالتحرش والتخويف وأعمال العنف. وأحث جميع الأطراف على وقف جميع أشكال العنف ضد المرأة. وأشجع مشاركة المرأة المشروعة في جهود الوساطة الرامية إلى حل الأزمة السياسية الراهنة.

77 - ويشهد عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 تزايدا في السودان. حيث أدت حالات توقف إجراء الاختبارات وحملة التلقيح في أعقاب الانقلاب إلى تفاقم الوضع. وعلى الرغم من التحديات، يجب الشروع مجددا في إجراء الاختبارات وفي التلقيح في أقرب وقت ممكن، تحت رعاية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، لتجنب تدهور الحالة أكثر وظهور أزمة صحية في سياق أزمة سياسية.

78 - وأشكر ممثلي الخاص، فولكر بيرتس، وجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان على ما يبدونه من تفان ويبذلونه من جهود دون كلل لدعم البلد وشعبه، ولا سيما في ظل الغموض السياسي الذي يشهده السودان حاليا.